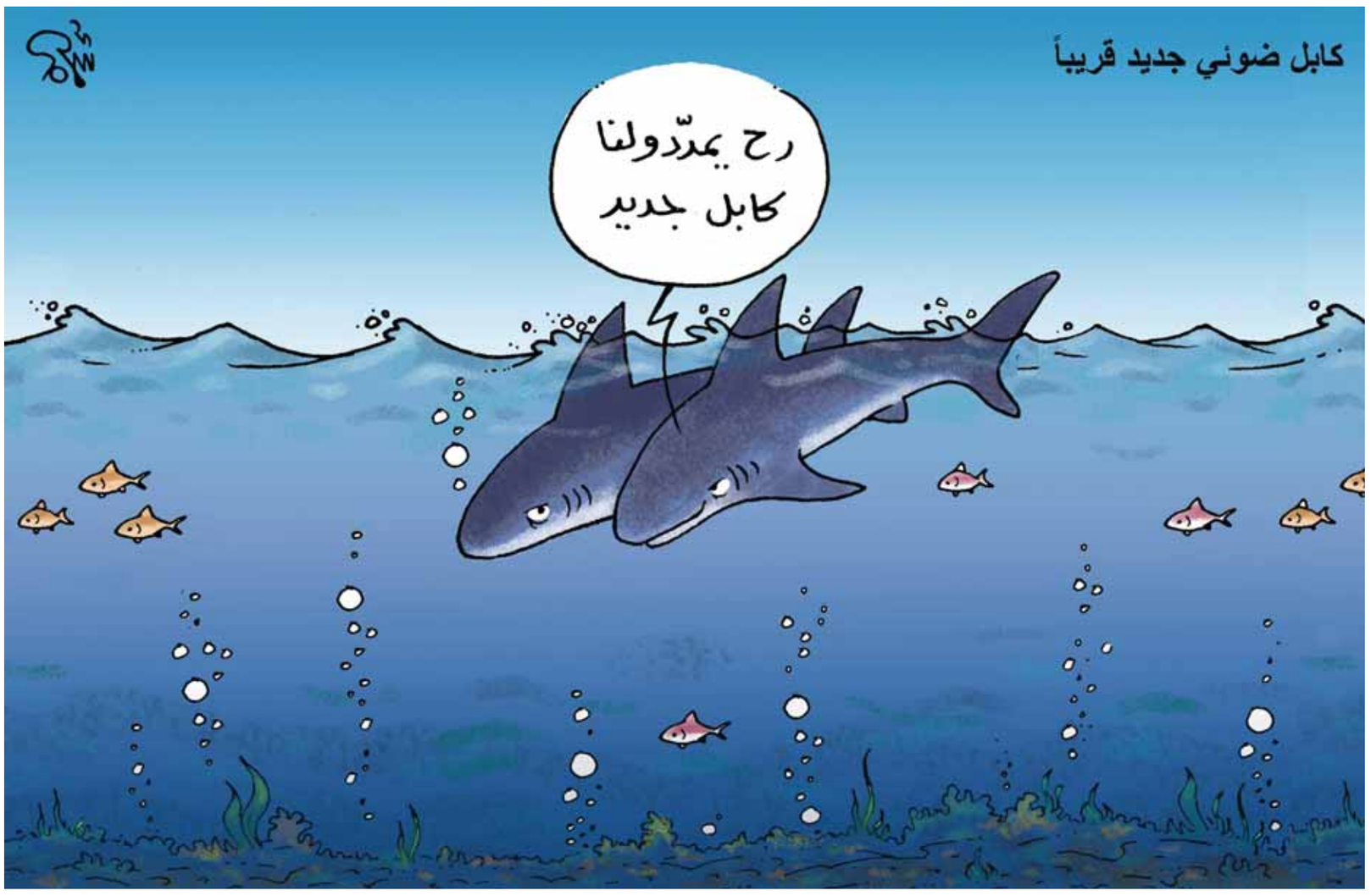

شركة لا تحتاج إلى عمال!!

إسمنت حماة تربح ٦ مليارات ليرة العام الفائت

حماة- محمد أحمد خبازي

كشف المدير العام للشركة السورية لصناعة الإسمنت ومواد البناء في حماة الطيب يونس لـ«الوطن» أن أرباح الشركة العام الماضي بلغت ٦ مليارات ليرة مع فروق تغير المخزون، وذلك من قيمة مبيعاتها الإجمالية التي بلغت نحو ٢١,٤ مليار ليرة.

وبيّن يونس أن الإنتاج الفعلي من الكلنكر بلغ خلال الفترة ذاتها نحو ١ مليون طن، ومن الإسمنت ٥٢٨٠٩٤ طناً، وأن كمية الاسمنت التي استجرها فرع عمران بلغت ٥٤١٨٩٦ طناً.

وعن أهم الصعوبات التي واجهت العمل وأعاقت بلوغ الإنتاج نسبة تنفيذ عالية أوضح يونس أن أبرزها صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج الخارجية نتيجة العقوبات الاقتصادية والمصرفية المفروضة على البلاد، فضلاً عن الانقطاعات المتكررة للكهرباء، وهو ما أدى إلى خسائر كبيرة في المعدات والإنتاج، إضافة إلى ذلك قلة استجرار فرع عمران للكميات المخطط لها.

ورأى يونس أن تطوير عمل الشركة وزيادة إنتاجها يتطلب تحسين المواصفات الفنية للمنتج وتحديث الآلات وتطويرها لمواكبة التطورات الفنية والتكنولوجية في الصناعة، وزيادة الحصة السوقية للشركة وتنويع استثماراتها وتنمية مواردها البشرية.

وأكد أن الشركة وضعت برنامجاً زمنياً لتطوير العملية الإنتاجية والفنية فيها، وتعتمد هذه الإستراتيجية على أتمتة أقسام الفرن ومطحنة المواد الأولية وسيلوات التخزين ومطحنة الإسمنت وذلك كله في المعمل رقم ٢، إضافة إلى تأمين خط لإنتاج البلوك والقساطل بكميات كبيرة، وذلك للاستفادة من كميات الإسمنت المهدورة، علماً أن الموارد البشرية اللازمة لتشغيل هذه الخطوط متوافرة بالشركة وبخبرات فنية عالية، ولا تتطلب تعيين أي عامل جديد، وأن الشركة تستطيع تسويق المنتج في السوق المحلية بأسعار منافسة وتحقيق ريعية جيدة.

العزب لـ«الوطن» من طرطوس:

المدرسة مكان مقدس والمعلم له حصانة يكفلها القانون

طرطوس- الوطن

أكد وزير التربية عماد العزب أن القانون سيأخذ مجراه وستتم معاقبة من دخل حرمة مدرستي سرستان في صافيتا وجلال خدام في بانياس واعتدى على إدارة الأولى وبعض المدرسين في المدرستين.

وأضاف العزب بعد زيارة كل من صلاح محمد علي مدير مدرسة سرستان ومحمود أحمد حسن مدرس اللغة العربية فيها في مشفى الباسل حيث يتابعان العلاج ومن ثم زيارة مدرس الأنشطة علي حسن بمدرسة جلال خدام حيث يعالج في مشفى بانياس الوطني، أن كرامة الكادر التربوي أمانة لن نسمح بالتعرض إليها من قبل أحد على الإطلاق.

وقال في تصريح لـ«الوطن»: إن المعلم هو الهدف الرئيسي للوزارة وصولاً لتأمين حقوقه كاملة باعتباره العامل الأساس في نجاح العملية التربوية والتعليمية، مؤكداً أن الوزارة لن تسمح لأحد بالتطاول على المدرسين والمعلمين ولن تسمح بأي تجاوز يسيء للعملية التعليمية والتربوية والقائمين عليها فالمدرسة مكان مقدس والمدرس له حصانة يكفلها القانون مناشداً المجتمع المحلي عبر الإعلام بضرورة دعم ورفد مساعي الوزارة في هذا المجال وترسيخ قيمة المعلم ليتمكن من تأدية رسالته السامية.

من جهة ثانية تتابع وزارة التربية إصلاح الواقع الإداري في تربية طرطوس، فبعد أن أصدر الوزير الأسبوع الماضي قراراً تضمن إنهاء مهمة مدير التربية وتكليف بديلاً منه أصدر أمس قراراً جديداً أنهى بموجبه مهام مدير التربية المساعد لشؤون التعليم الأساسي والطلائع ورؤساء دوائر كل من التعليم الخاص- الأبنية المدرسية- تقنيات التعليم- التخطيط والتعاون الدولي- المسرح المدرسي والأنشطة الفنية- مشرف المجمع التربوي في بانياس- رئيس شعبة العاملين بدائرة التعليم الأساسي- أحد معتمدي الرواتب في المديرية وكلف بدلاً منهم كوادر من ذوي السمعة الحسنة، وتفيد المعلومات أن هناك تغييرات جديدة ستشهدها تربية طرطوس وغيرها في إطار عملية الإصلاح التي يقوم بها الوزير منذ تسلمه الوزارة.

نشير أخيراً إلى أن الجهات المختصة في طرطوس ألقت أمس الأول القبض على الأشخاص الذين اعتدوا على مدرسة سرستان بعد أن ألقت القبض قبل ذلك على الشابين اللذين اعتديا على مدرسة جلال خدام في بانياس.

بتكلفة ٢٠٠ مليون ليرة مخبرا معلوماتية واتصالات في كلية الهندسة المعلوماتية في اللاذقية

الخطيب لـ«الوطن»: وجه آخر للإنترنت في سورية خلال ثلاث سنوات

عبير سمير محمود

أكد وزير الاتصالات إياد الخطيب لـ«الوطن»، البدء بتركيب خلايا طاقة شمسية لوحدات النفاذ الضوئي في محافظة اللاذقية، قائلاً إنه تم تركيب خلايا طاقة بديلة لعدد من المواقع وهي داخلة بالخدمة حالياً، ضمن خطة أولية، كما سيتم تحويل مراكز الهاتف في ريف المحافظة إلى الطاقة الشمسية ضمن خطة أخرى للوزارة.

وخلال زيارته للاذقية، بيّن الخطيب لـ«الوطن» أنه وخلال خطة ثلاثية لوزارة الاتصالات سيكون هناك وجه آخر للانترنت في سورية، مبيناً أن واقع الشبكة سيتحسن ضمن خطة مؤلفة من ثلاث سنوات، الأولى اسعافية والثانية متوسطة الأمد، في حين أن الثالثة هي تحسين واقع الانترنت في سورية، والأخيرة بحاجة لبعض الإجراءات الوزارية والبعض الآخر من الجهات الأخرى المعنية ليتم العمل عليها حالياً ليكون واقع الانترنت بوجه آخر قريباً.

وفي جولته ضمن جامعة تشرين، افتتح الخطيب مخبري المعلوماتية والاتصالات في كلية الهندسة المعلوماتية المقدمين كهدية من الوزارة للجامعة، وبيّن الخطيب أن المخبر الأول، مخصص لطلاب المعلوماتية في جامعة تشرين، وهو مخبر لربط المنطلقات النظرية مع المنطلقات العملية في مرحلة التدريس الجامعي، ليكون أول مخبر بهذا الحجم والطريقة يقدم لجامعة في سورية، وسيكون باكورة المخابر التي ستركب في باقي الجامعات السورية.

وعن المخبر الثاني، أوضح الخطيب أنه مهم للمعلوماتية للتعرف على كيفية عمل مزودات خدمة الانترنت وفق تقنيات مختلفة، مشيراً إلى أنه من خلال المخبر سيأخذ الطالب الدارس في جامعة تشرين الخبرة العملية لربطها مع سوق العمل وفق توجه الوزارة.

وخلال محاضرة له في المكتبة المركزية بجامعة تشرين، حذر الخطيب من حرب الانترنت في المستقبل والسموم التي تبث منه، مشدداً على ضرورة تشغيل العقل وتحليل المعلومة وعدم التعامل بحيادية بل أن نكون فاعلين لصد هذه الحرب.

ولفت الخطيب إلى أن الوزارة داعم ورديف أساسي للعقول، مؤكداً دعم الوزارة لمن يريد أن يتعلم لإدخاله سوق العمل، وقال للطلاب: اكتسبوا الخبرة، فالزمن لا يرحم ومن يدخل السوق دون خبرة فسيخسر.

ويساهم المخبران في خدمة العملية التعليمية والبحثية في كليتي الهندسة المعلوماتية والهندسة الميكانيكية والكهربائية، بتكلفة تصل إلى ٢٠٠ مليون ليرة سورية.

من جهته قال مدير فرع اتصالات اللاذقية عادل جبيلي لـ«الوطن»: إن إحداث المخبرين وفق مذكرة تفاهم مبرمة بين وزارتي الاتصالات والتعليم العالي، كتجربة أولى في جامعة تشرين ستعمم على باقي الجامعات.

ولفت جبيلي إلى أن المخبرين عبارة عن مخابر تدريبية سيتم تدريب طلاب المعلوماتية على التجهيزات المقدمة من الوزارة والجامعة، مشيراً إلى أن مؤسسة الاتصالات قدمت أجهزة اختبار كوابل ضوئية وأجهزة اختبار كوابل صوتية ونحاسية.

بناءً على طلب من التعليم العالي واتحاد الطلبة

الجامعات تنجز أعداد المستنفدين بانتظار قرار مجلس التعليم العالي

عبد المنعم مسعود

كشف مصدر لـ«الوطن» في وزارة التعليم العالي أن الجامعات الحكومية أنجزت دراساتها بشأن الطلاب المستنفدين في كل منها وان الموضوع أصبح في عهدة مجلس التعليم العالي منذ فترة ليتخذ القرار اللازم بشأنهم.

وأوضحت المصادر أن الدراسات التي أنجزتها الجامعات تضمنت بشكل مفصل أعداد الطلاب المستنفدين في كل فرع من الفروع في كل جامعة والأعداد الإجمالية فيها.

وقالت المصادر: إن ذلك جاء بناء على طلب وزارة التعليم العالي والاتحاد الوطني لطلبة سورية وذلك من أجل بحث إمكانية العمل على استيعابهم في الجامعات من خلال دورة مرسوم.

ورأت المصادر أن إنجاز ذلك يهيئ الإمكانية لدى مجلس التعليم العالي وتالياً للحكومة للعمل على إنجاز التشريع اللازم.

ووفقاً للمصدر فإن الطالب المستنفد يستحق التقدم لدورة امتحانية واحدة في حال صدور دورة مرسوم فإذا نجح فإنه وفقاً للنظام الجديد يستطيع متابعة دراسته في التعليم الموازي وذلك بالنسبة للسنوات ما قبل السنة الأخيرة أما طالب السنة الأخيرة المستنفد فإن الدورة الامتحانية تشكل له فرصة للتخرج.

ولفت المصدر إلى أن تأخر صدور دورة المرسوم حتى الآن لن يشكل مشكلة للطالب المستنفد وخصوصاً أن أغلب الطلاب يختارون بين الدورة الأولى والثانية والثالثة يختارون الدورة الثالثة أي الدورة الصيفية.

يذكر أن آخر مرسوم جمهوري صدر بمنح دورة استثنائية للطلاب يعود لشهر آب ٢٠١٧.

ميالة لـ«الوطن»: مشروع مرسوم لاختيار معيدين أوائل من الجامعات الخاصة وإيفادهم لاستكمال دراسة الماجستير والدكتوراة في «الحكومية»

التعليم العالي تتريث في تطبيق الدراسات العليا في الجامعات الخاصة

فادي بك الشريف

يبدو أن وزارة التعليم العالي اتخذت قراراً حالياً بالتريث في تطبيق درجة الدراسات العليا في الجامعات الخاصة بعد جملة من الدراسات والمناقشات السابقة، تحت مبررات أنه لن يتم افتتاح أي درجة أو اختصاص أو حتى كلية في أي من الجامعات الحكومية وحتى الخاصة ما لم تكن البنية التحتية متوافرة من مقرات وكادر وتجهيزات وأعضاء هيئة تدريسية وجميع المستلزمات، علماً أن مجلس التعليم العالي يضم عدداً من رؤساء الجامعات الخاصة كممثلين للجامعات.

وترى الوزارة أن لا مانع إذا توافرت البنية التحتية من مقر وبناء وتجهيزات مطلوبة وكادر بشري، وعدم افتتاح أي كلية بأي جامعة ما لم تكن البنى التحتية متوافرة من حيث البناء والتجهيزات وأعضاء الهيئة التدريسية والتعليمية.

هذا وكشفت وزارة التعليم العالي عن إعداد مشروع مرسوم عن إيفاد الخريجين الأوائل أو المعيدين من الجامعات الخاصة لاستكمال الدراسات العليا في الجامعات الحكومية من ماجستير ودكتوراه، على أن يعودوا إلى جامعاتهم الخاصة كأعضاء هيئة تدريسية، وبالتالي خلق كادر لدى الجامعات الخاصة، علماً أنه تم تشكيل لجنة فنية لدراسة الموضوع والتي شارفت على الانتهاء من دراستها لإعداد مشروع مرسوم لإيفاد الخريجين الأوائل من الجامعات الخاصة إلى الحكومية.

وطالما أن معظم أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الخاصة هم من الجامعات الحكومية، فإن التريث هو سيد الموقف في تطبيق الدراسات العليا، مع اقتراح بدائل أخرى، على الرغم من طرح هذا الموضوع في اجتماع ترأسه وزير التعليم العالي بسام إبراهيم ضم رؤساء الجامعات الخاصة تمت مناقشة تطبيق الدراسات العليا في الجامعات الخاصة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن معاون وزير التعليم العالي لشؤون الجامعات الخاصة بطرس ميالة أن الهدف من المرسوم هو رفد الجامعات الخاصة بأعضاء هيئة تدريسية، ليصار إلى اختيار عدد من المعيدين من الطلاب الخريجين الأوائل من الجامعات الخاصة لاستكمال دراستهم في الجامعات الحكومية وذلك ليصار إلى تكوين كادر خاص بالجامعات الخاصة عن طريق تعيين معيدين وإيفادهم، علماً أن الأولوية خلال الفترة القادمة هو لتعيين المعيدين.

> الجامعات الخاصة إلى مقراتها الدائمة بدءاً من الفصل الدراسي الأول من العام القادم

ولفت ميالة إلى تحديد عدة معايير والتزامات محددة للدراسة واختيار المعيدين والموفدين، ولاسيما مع تهيئة الأجواء المناسبة لاستكمال الدراسة في الجامعة الحكومية، كون المعدلات أصبحت مرتفعة أيضاً للدخول إلى الجامعة الخاصة.

وأشار معاون وزير التعليم العالي إلى أن عدد الطلاب في الجامعات الخاصة وصل حالياً إلى نحو ٥٠ ألفاً في ٢٢ جامعة خاصة، مبيناً أن هذا العدد ازداد عن السنة الماضية بأكثر من ٦ آلاف طالب وطالبة، مشيراً إلى ازدياد الأعداد بشكل سنوي وتدريجي.

في السياق أرسل وزير التعليم العالي كتاباً إلى عدة جامعات خاصة بضرورة استكمال إجراءات العودة إلى مقراتها الأساسية الدائمة خلال الفصل الدراسي الأول من العام القادم، لافتاً إلى ضرورة تهيئة الجامعات الخاصة والعودة إلى مقراتهم.

وتم التركيز خلال اجتماع الوزير مع رؤساء الجامعات الخاصة على ضرورة تأهيل الكوادر العلمية ومشاركتها في التنمية وتحقيق رغبة كل طالب بالاختصاص الذي يرغب بدراسته والتشديد على ضبط العملية التعليمية في الجامعات الخاصة والتقيد والالتزام والعمل على تبسيط الإجراءات ومكافحة الفساد وإلغاء الاستثناءات.

وقدّم رؤساء الجامعات عدداً من المداخلات تمحورت حول تأطير القرارات الناظمة لعمل الجامعات الخاصة وفق منهجية واضحة وملزمة للجميع وضبط العلاقة بين الوزارة والجامعة بما يعود بالفائدة على العملية التعليمية وسرعة إنجاز معاملات الطلاب وتعادل الإنتاج العلمي.

كما تم الطلب من الوزارة دراسة قواعد الاعتماد العلمي بما يتناسب مع الظروف الراهنة وإيفاد معيدين إلى الجامعات الحكومية لصالح الجامعات الخاصة.